

نشرة الصحافة



اليوم: الاثنين

التاريخ: ٢٠٢٦-٨-٣١

وزير العدل: مرسوم تقليص مدد الترقيات أولى خطوات تنفيذ قانون تنظيم القضاء

3 سنوات لمعظم درجات التدرج القضائي و4 لوكيل نيابة «ج»

كتب ناصر الفرحان |



المستشار
ناصر السميح

يعود إلى مباشرة وتوظيفه القضائية وفق درجته وترتيب أقدميته، باعتبار أن الفصل في خصومات الناس هو الأصل في عمل القاضي، أما المنصب الإداري فمرحلة عارضة في مسيرته.

وأضاف أن التنظيم الجديد يمتد كذلك إلى عدد من المواقع القيادية في النيابة العامة، وفي مقدمتها موقع النائب العام وعدد من قيادات النيابة العليا، وفق الشروط والضوابط التي قررها القانون، وما يترتب على تطبيق أحكامه من إعادة تنظيم شغل بعض هذه المواقع وعودة من تنتهي ولايتهم فيها إلى العمل في القضاء وفق درجاتهم وترتيب أقدميتهم.

أعمالهم إلى حين صدور مراسيم التعيين.

وأشار إلى أن المذكرة الإيضاحية حسمت فلسفة هذا التنظيم، إذ قررت أن «شغل هذه المناصب تكليف بعمل تقتضيه حاجة المرفق وليس استحقاقاً شخصياً أو حقاً دائماً في البقاء فيها»، وأن من تنتهي ولايته

ويتم السميح أن نفاذ القانون يستتبع إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وفق التنظيم الجديد للمناصب القضائية العليا ومدد شغلها، ترسيخاً للتداول المتظم وإتاحة الفرصة أمام الكفاءات المؤهلة للمشاركة في إدارة المرفق القضائي، على أن يستمر شغل هذه المناصب في

أكد وزير العدل المستشار ناصر السميح، أن صدور المرسوم رقم (136) لسنة 2026، بتقليص المدد اللازمة كحد أدنى للبقاء في درجات القضاء وأعضاء النيابة العامة، يمثل أولى الخطوات التنفيذية المصاحبة لدخول قانون تنظيم القضاء حيز النفاذ.

وقال السميح إن نفاذ القانون يفتح مرحلة جديدة تنتقل فيها الجهود من التشريع إلى التنفيذ، مشدداً على أن نجاح الإصلاح لا يقاس بعدد النصوص التي تغيرت، وإنما بما يلتمسه الناس من تقليل أمد التقاضي، واستقرار المبادئ القانونية، والحد من تعارض الأحكام، ورفع كفاءة الأداء وتعزيز الرقابة والمساءلة، وإيصال الحقوق إلى أصحابها بكفاءة وسرعة أكبر.

وأضاف أن القانون جاء في إطار مسيرة الإصلاح الشامل التي رسمتها التوجيهات السامية لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وما أولاه سموه من اهتمام خاص بتطوير مرفق العدالة، ومعالجة أوجه القصور، وإعداد الكوادر الوطنية، وتسريع تكوین القضاء والوظائف المساندة، وتعزيز استقرار الأحكام والعدالة.

وأوضح أن المرسوم جعل مدة البقاء ثلاث سنوات في معظم درجات التدرج القضائي وأربع سنوات لدرجة وكيل نيابة (ج)، بما يختص مسار الزماني لترقي الكفاءات الوطنية ووصولها إلى المناصب القضائية العليا، تنفيذاً للتوجيهات السامية بالإسراع في الوصول إلى التكويت الكامل للقضاء والنيابة العامة، دون مساس بمعايير الأقدمية والأهلية والكفاءة وتقارير التفتيش والضوابط القانونية المنظمة للترقية.

جدول المدد اللازمة كحد أدنى للبقاء في درجات القضاة وأعضاء النيابة

الوظيفة	المدد اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجة
رئيس محكمة التمييز	-----
نائب رئيس محكمة التمييز	-----
رئيس محكمة الاستئناف	-----
النائب العام	-----
نائب رئيس محكمة الاستئناف	-----
رئيس المحكمة الكلية	-----
مستشار أول في محكمة التمييز	-----
مستشار أول في محكمة الاستئناف	-----
نائب رئيس المحكمة الكلية	-----
النائب العام المساعد	-----
مستشار بمحكمة الاستئناف	ثلاث سنوات
محامي عام	ثلاث سنوات
وكيل محكمة بالمحكمة الكلية	ثلاث سنوات
رئيس نيابة (أ)	ثلاث سنوات
قاضي من الدرجة الأولى	ثلاث سنوات
رئيس نيابة (ب)	ثلاث سنوات
قاضي من الدرجة الثانية	ثلاث سنوات
وكيل نيابة (ب)	ثلاث سنوات
قاضي من الدرجة الثالثة	ثلاث سنوات
وكيل نيابة (ب)	ثلاث سنوات
وكيل نيابة (ج)	أربع سنوات

- القانون يدرج مرحلة جديدة من الإصلاح ويسرع تكوین القضاء والنيابة

- الإصلاح القضائي يُقاس بسرعة إيصال الحقوق واستقرار الأحكام

- المناصب القضائية العليا تكليف تقتضيه حاجة المرفق وليست حقاً دائماً

- هدفنا عدالة أكثر كفاءة واستقراراً وحقوق تصل لأصحابها أسرع

وأكد السميح أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً مؤسسياً وتنسيقاً مع المجلس الأعلى للقضاء، كل في حدود اختصاصه، لتحويل الإصلاحات التشريعية إلى ممارسة فعلية داخل المحاكم والنيابة العامة، تنعكس على جودة العدالة وسرعة إجراءاتها واستقرار أحكامها.

وختم قائلاً: «القانون صدر ودخل حيز النفاذ، لكن العمل الحقيقي يبدأ الآن. هدفنا ليس أن يشعر الناس بأن قانوناً جديداً صدر، بل أن يشعروا بأن العدالة نفسها أصبحت أكثر كفاءة واستقراراً، وأن حقوقهم تصل إليهم بصورة أسرع وأوضح، وهذا هو المقياس الذي سنحكم به على نجاح الإصلاح».

نُشر إلى أن الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) نشرت أمس الأحد، المرسوم بقانون رقم 80 لسنة 2026 بإصدار قانون تنظيم القضاء ورسوم رقم 136 لسنة 2026 باستبدال الجدول المرفق للمرسوم رقم (126) لسنة 2018 بشأن المدد اللازمة كحد أدنى للبقاء في درجات القضاء وأعضاء النيابة العامة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٦-٨-٣١	٣	١٦٧٧٨

تقديم الطلبات عبر مراقبات إدارة التوثيق التابعة للمحافظات.. واستكمال الإجراءات في أقرب فرع

«العدل»: استقبال طلبات الانتقال الخاصة بنزلاء السجون وفق محل إقامة مقدم الطلب

عبدالكريم أحمد

وهي: مراقبة توثيق العاصمة في مجمع السوزارات - جمعية المحامين، مراقبة توثيق حولي، مراقبة توثيق الفروانية، مراقبة توثيق الأحمدى، مراقبة توثيق الجبراء، مراقبة توثيق مبارك الكبير. وشدد التعميم على ضرورة التزام الجميع بما ورد في التعميم بشأن آلية استقبال طلبات الانتقال الخاصة بنزلاء السجون وفق الاختصاص المكاني ومحل إقامة مقدم الطلب.

ووجه التعميم الصادر أمس من مدير إدارة التوثيق بالتكليف، مراقبي الإدارات المعنية إلى استقبال طلبات الانتقال الخاصة بنزلاء السجون من المراجعين وفق محل إقامتهم، واستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها، بما يضمن تقديم الخدمة للمراجع في أقرب فرع تابع لمحل إقامته، وفقا للتوزيع المحدد. وحدد التعميم مراقبات إدارة التوثيق المعنية باستقبال الطلبات،

أصدرت إدارة التوثيق في وزارة العدل تعميما بشأن تنظيم إجراءات تقديم طلبات الانتقال الخاصة بنزلاء السجون، مؤكدة أن تقديم الطلبات يكون من خلال مراقبات إدارة التوثيق التابعة للمحافظات، كل بحسب محل إقامة مقدم الطلب، وفقا لقواعد الاختصاص المكاني المعمول بها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٦-٨-٣١	٤	١٧٧٨١

«الديوان»: عودة الدوام الرسمي الصباحي والمسائي للنظام المعتاد غداً

عبدالله راكان

أعلن ديوان الخدمة المدنية عودة نظام الدوام الرسمي الصباحي والمسائي بكل الجهات الحكومية للنظام للمعتاد اعتباراً من يوم غد الثلاثاء الأول من شهر سبتمبر 2026. وقال الديوان في بيان صحافي إنه أصدر مؤخراً تعميماً بشأن نظام الدوام الرسمي خلال فصل الصيف، إذ تم العمل به من مطلع شهر يونيو

ومع انتهاء المدة المحددة، تعود الجهات الحكومية إلى نظام الدوام الصباحي والمسائي المعتاد، وفقاً للمواعيد والضوابط المعمول بها، وتنتهي جميع الأحكام والتسهيلات المرتبطة بالدوام الصيفي. كما ستعود ساعات العمل الرسمية إلى 7 ساعات يومياً، مع انتهاء المواعيد الخاصة بالدوام المسائي الصيفي، وعودة فترات السماح وساعات العمل والضوابط المنظمة للدوام المرن إلى النظام المعتاد.

الماضي مستمراً حتى نهاية أغسطس الجاري وفقاً للمقرر. وأوضح البيان أنه على الجهات الحكومية مراعاة جميع القواعد والأحكام المقررة في هذا الشأن. وكان قرار الدوام الصيفي قد تضمن خفض ساعات العمل اليومية في الجهات الحكومية بمعدل ساعة واحدة، لتصبح 6 ساعات بدلاً من 7 ساعات، إلى جانب تنظيم مواعيد الدوام المرن الصباحي وتطبيق عدد من التسهيلات خلال فترة الصيف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٦-٨-٣١	٣	١٧٧٨١

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦/٩/٢٠ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٨١٦ ببيع/٤. المرفوعة من: علا علي محمد حسن سلامه ضد: ١- حسن علي حسن الشطي ٢- منى عباس علي محمد ٣- بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة التسجيل العقاري:

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٩/٦٧٥٢ الكائن بمنطقة الرميثة قسيمة رقم (٣٠٩) قطعة رقم (٧) مخطط (م/٢٦٦٧٢) ومساحته (٢٣٧٥)، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره / ٤٥٩٠٠٠ د.ك (أربعمائة وتسعة وخمسون ألف دينار كويتي). ****ورد بشهادة أوصاف البلدية:** العقار سكن خاص يتكون من دور أرضي + دور أول + دور ثاني + سطح. كما ورد بتقرير الخبير: عقار النزاع الكائن في منطقة الرميثة قطعة ٧ شارع ٧٢ قسيمة ٣٠٩ وذلك بإرشاد وحضور المدعية ووكيلها والمدعى عليه وبحضور خبير الدراية السيد / يوسف العمر وتمت المعاينة على النحو التالي: ١- عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص ومساحته ٢٣٧٥ طبقاً للوثيقة رقم ٢٠١٩/٦٧٥٢ - ٢. عقار النزاع يقع على شارع واحد ويحده جارين وأمام العقار روضة النيل. ٣- عقار النزاع يوجد به ارتداد غير مبلط والتكسية الخارجية لعقار النزاع عبارة عن سيجما وحجر. ٤- أفاد المدعى عليه أن عمر بناء العقار هو ٨ سنوات. ٥- عقار النزاع مكون من دور أرضي وأول وثاني ورابع وسطح. ٦- مكن المدعى عليه والمدعية الخبرة من معاينة العقار من الداخل. ٧- تبين للخبرة أن العقار مازال تحت التشطيبات النهائية ولم يسكن حيث المتبقي من أعمال التشطيبات هي أعمال الصبغ والكهرباء والإضاءة ولم يتم تركيب المصعد وكذلك لا يوجد كهرباء بالعقار حيث أفاد المدعى عليه أنه لم يتم إيصال تيار الكهرباء للعقار. ٨- تبين للخبرة أن مكونات العقار هي على النحو التالي: - الدور الأرضي صالة + حمام ومغاسل تخدم الصالة + غرفة ماستر + مطبخ + غرفة خادمة مع حمام + ديوانية ولها حمام ومغاسل ويوجد مدخل خاص للديوانية + يوجد درج داخلي يصل الدور الأرضي بالأول. - الدور الأول: عدد ٤ غرف ماستر (بها حمام ومنزق) + صالة. - الدور الثاني: شقتين ومكونات كل شقة عبارة عن غرفة ماستر + ٢ غرفة وبينهما حمام + صالة + مطبخ + غرفة خادمة وحمام خاص بها. - الدور الثاني له مدخل من المدخل الجانبي للعقار حيث يوجد درج خدومي ومصعد لم يتم تركيبه. - الربع دور عبارة عن شقة بها عدد ٢ غرفة + صالة + حمام + مطبخ. - السطح يوجد به غرفة خدمات. ٩- تشطيبات العقار - الأرضيات: سيراميك وباركيه سيراميك. - الحوائط لم يتم صبغها. - الأسقف ديكور جبس ولم يتم صبغها. - الأبواب خشب PVC ولم يتم تركيب الباب الرئيسي لمدخل العقار. - الشبابيك المنيوم ويوجد شتر

ثانياً: شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشتترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم به هذه الجلسة من قبيل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقدم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في هذه الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأثنين	٢٠٢٦-٨-٣١	٤	٢٠٢٥٩



وزارة العدل

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة المكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٦/٩/٢١ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٦/٣٣١ ببيع/١.

- المرفوعة من: معصومة جاسم فتح الله الحاتم
ضد: ١- يوسف جاسم فتح الله الحاتم
٢- هبة جاسم فتح الله الحاتم
٣- منسى جاسم فتح الله الحاتم
٤- خديجة جاسم فتح الله الحاتم
٥- نجيبة جاسم فتح الله الحاتم
٦- فوزية جاسم فتح الله الحاتم
٧- سوسن جاسم فتح الله الحاتم
٨- محمد عباس فاضل ناصر خطار
٩- فاطمة خليل حسن بوز
١٠- فاطمة محمد جاسم الحاتم

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ١٩٨١/١٧٣٠ الكائن بمنطقة الصليبيخات - قطعة رقم ١ - قسيمة رقم (٤٠) - من المخطط رقم (٢٦٩٣٥/م) ومساحته (٢٠٠٠ م^٢) وذلك بشن أساسي وقدره (٢٨٨٠٠٠ د.ك) مائتان وثمانون وثمانون ألف دينار كويتي.
• ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:
وجود مخالطات/ وهي استقلال محل غير مرخص في الدور الأرضي.
• ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير:
- العقار يقع في منطقة الصليبيخات - قطعة ١ - شارع ١٠٤ - قسيمة ٤٠ - منزل ٧ الرقم الآلي للعنوان ٩١٢٠٨٥٨٦.
- عقار النزاع عبارة عن منزل سكن خاص، يقع على شارع واحد ومكسو بالحجر.
- العقار يتكون من دور أرضي + دور أول + حوش + ديوان + ملحقة.
- الدور الأرضي يتكون من صالة استقبال + ٤ غرف + حمامات - مطبخ.
- الملحقة خلفي يتكون من غرفتين + حمام + غرفتين - حمام - مخزن.
- الديوانة بمدخل منفصل على الشارع وهي مستقلة كمحل لتجديد الأثاث ومؤجرة على الغير بمبلغ ٢٠٠٠ د.ك شهرياً.
- الدور الأول يتكون من شقتين
• الشقة الأولى تتكون من صالة + غرفة ماستر بحمام + غرفتين + حمام + مطبخ.
• الشقة الثانية تتكون من صالة + ٢ غرفة + حمام + مطبخ.
• السطح فضاء وغير مستقل.
- أفاد ابن المدعى عليها الثانية هبة الحاتم علي طارق محمد العبد الله بأن مستغلي العقار كالتالي:
- الدور الأرضي مستقل من قبل المدعى عليها الثانية هبة جاسم فتح الله الحاتم وأبنائها (علي وساره).
- الشقة الأولى بالدور الأول مستقلة من قبل المدعى عليها الثالثة منى جاسم فتح الله الحاتم وأبنائها (علي وساره).
- الشقة الثانية بالدور الأول غير مستقلة، حيث كانت تستغلها المرحومة مكية جاسم فتح الله الحاتم.
• العقار بحالة عادية والتكييف مركزي وله مدخلان على الشارع.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصرفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد. ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقدم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما يتنقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة المكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معانية ناضية للجهاالة.
تتبيهاً: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزع ملكيته ساكتاً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٦-٨-٣١	٤	١٧٧٨١

الوفيات

الوفيات

- **مطلق سعود مطلق المطيري**، 73 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99711717، 55000154. نساء: العدان، قطعة 2، شارع 67، منزل 27.
- **نجم عبدالله علي الصراف**، 69 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في مسجد الوزان، مبارك العبدالله، قطعة 5، شارع 1، تلفون: 99804400، 99754053. نساء: الرميثية، قطعة 1، شارع 11، منزل 1، تلفون: 99779288، 65999733.
- **صلاح فاضل أحمد الجميلي**، 79 عاماً، (شيع بمقبرة صبحان)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 60002057، 94449962. نساء: لا يوجد عزاء.
- **أديبه عبدالرحيم أحمد الكندري**، أرملة/ يوسف عبدالله العلي، 84 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في ديوان الكنادرة، الشعب، شارع القاهرة، مقابل المعاهد الخاصة، تلفون: 99624559، 97916073. نساء: الدسمة، قطعة 6، شارع 65، منزل 7، تلفون: 97551150.
- **ضحيه حمد مبارك الهيم**، أرملة/ مبارك عبيد الهيم العازمي، 78 عاماً، (شيعة بمقبرة صبحان)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 66199921، نساء: الرابية، قطعة 3، شارع 32، منزل 11.
- **جاسم محمد حسين القلاف**، 83 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في مسجد البحارنة في منطقة الدعية، تلفون: 99058544، 99530369. نساء: الرميثية، قطعة 1، شارع 10، منزل 13.
- **يعقوب عبدالله مختار أشكناني**، 76 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في الحسينية الأشكنانية، تلفون: 55222256. نساء: دار عوض.
- **جواد علي حسن الصائغ**، 87 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في حسينية عقيلة الطالبين، تلفون: 90906860، 99955660. نساء: غرب مشرف، ق3، ش314، م12، عصرأ فقط، تلفون: 55208083، 90073616.
- **حمده مراد غايب**، أرملة/ عبدالرزاق عواد الجددان، 87 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99904995، 66164676. نساء: العمرية، قطعة 3، شارع 4، منزل 1، تلفون: 55889559، 99891114.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»